Climate Resilience Alliance

موجز السياسات

نيسان 2025

ميرسي كور، كلية لندن للاقتصاد

مسار الأردن نحو مستقبل أكثر منعة في مواجهة التغير المناخي

نظرة عامة

يواجه الأردن تحديات كبيرة بسبب تغير المناخ؛ مما يُسهم في تفاقم مخاطر الجفاف وزيادة تعرضه للفيضانات المفاجئة وموجات الحر. تظهر هذه المخاطر المناخية بطرق مختلفة عبر أنحاء المملكة، وقد اتخذ الأردن خطوات مهمة للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، وذلك إدراكًا منه بتزايد المخاطر الناجمة عن تغير المناخ.

يقدم موجز السياسات النتائج الرئيسية من التقييم المعمق الذي أجرته منظمة ميرسي كور للتشريعات والسياسات المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في الأردن، ويستعرض خمس توصيات تهدف إلى تعزيز المنعة في مواجهة التغير المناخي والاستعداد للكوارث، كما تساهم النتائج في توجيه قرارات السياسات والبرامج للحكومة الأردنية ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية.

لمزيد من التفاصيل يُرجى زيارة الرابط.

التوصيات

- **تعزيز التركيز على الفيضانات المفاجئة وموجات الحر.** يجب تعزيز خطط التكيف في القطاعات الحيوية مثل الزراعة والمياه والصحة؛ لضمان التصدي لهذه التهديدات المتزايدة.
- **تطوير العمل المحلي المبادر.** تبني أطر قانونية وسياسات قوية لدعم تطوير تخطيط وتنفيذ برامج التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث بقيادة محلية وشاملة اجتماعيًا. يجب إدراج هذا النهج في الإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وتحديث نظام تغير المناخ رقم 79 لسنة 2019 والخطة الوطنية للتكيف مع التغير المناخي. تطبيق الدروس المستفادة من المشاريع المجتمعية التي تقودها المنظمات غير الحكومية على التخطيط والتنفيذ المحلي لبرامج التكيف مع تغير المناخ، فضلًا عن الحد من مخاطر الكوارث في جميع أنحاء الأردن.
- **تبني نهج شامل لمراقبة وتقييم برامج التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث.** تحسين تبادل البيانات المتاحة وتسهيل الوصول إليها، والتعاون مع الجامعات والمعاهد البحثية لتطوير معطيات وأدلة جديدة. تخصيص الكوادر المؤهلة في تحليل البيانات التقنية لإجراء تحليلات متقدمة حول المخاطر المناخية والكوارث كأولوية.
- **تحسين التنسيق.** ضمان تمثيل أصحاب المصلحة في التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في لجنة تغير المناخ ومجلس إدارة المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، وضمان وجود روابط فعالة بين هذه الجهات. تفعيل هيئة الاستشارات الفنية للتكيف مع تغير المناخ التي لم يتم استغلالها بشكل كاف.
- **تأمين التمويل للتكيف.** تحديث المساهمات المحددة وطنيًا لتشمل مستوى الاستثمار الممول والمبلغ المطلوب من التمويل الدولي لتنفيذ برامج التكيف مع تغير المناخ في الأردن. تنفيذ آلية تتبع الميزانية لتسجيل الاستثمارات السابقة والحالية والمستقبلية في مشاريع التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، مع النظر في إنشاء منصة وطنية لتنسيق التعاون بين القطاعات بشأن تمويل المناخ.

المؤلفون:

هلا مراد
hala.advocator@gmail.com

نور دروزة، ميرسي كور
ndarwazeh@mercycorps.org

آنا بيسويك، كلية لندن للاقتصاد
a.c.beswick@lse.ac.uk

شروق أبو رزوق، ميرسي كور
saburazzouq@mercycorps.org

وادي موسى، محافظة معان. الصورة: ميرسي كور

مقدمة

تظهر هذه المخاطر المناخية بطرق مختلفة عبر أنحاء المملكة، حيث تهدد الفيضانات المفاجئة المناطق الجبلية (الأودية والأماكن المنخفضة)، في حين تؤثر موجات الحر على العمال في الأماكن الخارجية والنساء والمجتمعات الحضرية. بُذلت جهود كبيرة لتقليل مخاطر الجفاف وتعزيز القدرة على الصمود، مع إيلاء بعض الاهتمام للفيضانات المفاجئة.

تلتزم منظمة ميرسي كور في الأردن المساهمة في معالجة هذه الفجوات من خلال شراكات تهدف إلى تعزيز الفهم الاستراتيجي وتطوير حلول مبتكرة. إدراكًا لذلك، أجرت منظمة ميرسي كور تقييمًا شاملًا تضمن تحليلًا معمقًا للسياسات المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في الأردن، إلى جانب الرؤى المستمدة من المقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين ومجموعات النقاش المركزة، والتي ضمت ممثلين عن الحكومة والخبراء والمجتمعات المحلية. علاوة على ذلك، عرض التقييم استطلاعًا وطنيًا شمل أكثر من ألف مشارك؛ مما وفر نظرة شاملة حول تصورات الجمهور للمخاطر المناخية وجهود تعزيز المنعة.

السياسات والتشريعات

اتخذ الأردن خطوات مهمة للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، وذلك إدراكًا منه لتزايد المخاطر الناجمة عن تغير المناخ، بما في ذلك الفيضانات المفاجئة وموجات الحر الأكثر تكرارًا وشدة. توفر السياسات والتشريعات الحالية أساسًا لتحفيز العمل، إلا أن الفجوات في التنسيق والتنفيذ والمتابعة تحد من فعاليتها. يقدم تقييم ميرسي كور لسياسات التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في الأردن مجموعة من الفرص التي تُعزز الآليات القائمة وتبني عليها؛ وهو ما ينعكس في التوصيات الواردة في هذا الموجز.

تشكل السياسات والتشريعات الرئيسية أساس العمل المناخي الوطني، مثل قانون حماية البيئة رقم 6 لسنة 2017 ونظام التغير المناخي رقم 79 لسنة 2019، في حين تُحدد الخطة الوطنية للتكيف مع التغير المناخي (2022) والسياسة الوطنية للتغير المناخي (2022-2050) و استراتيجيات قطاعية لتعزيز المنعة. تعترف الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث بالمخاطر المرتبطة بالمناخ والحاجة إلى إدارة هذه المخاطر على عدة مستويات.

على الرغم من أن هذا الإطار للتشريعات والسياسات يشكل خطوة إيجابية، إلا أن مشهد السياسات للتكيف مع تغير المناخي والحد من مخاطر الكوارث لا يزال غير متكامل، حيث تتداخل الصلاحيات والمسؤوليات، إلى جانب وجود فجوات في التنسيق بين المؤسسات. ركز تنفيذ السياسات على استجابات عامة للبيئة والكوارث، مع عدد محدود من الإجراءات لمعالجة الفيضانات المفاجئة، واستجابة محدودة للغاية لموجات الحر.

حظي التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث على المستوى المحلي، بما في ذلك المراقبة طويلة الأجل، باهتمام أقل بكثير مقارنة بالسياسات والتخطيط على المستوى الوطني؛ مما أدى إلى الحد من تنفيذ السياسات الوطنية، التي يعتمد العديد منها على الإجراءات المحلية.

النتائج الرئيسية

إصلاح السياسات

يتعرض الأردن بشكل متزايد للفيضانات المفاجئة وموجات الحر، مما يشكل تهديدات كبيرة على الصحة العامة والبنية التحتية وسبل العيش. ومن المتوقع أن تتفاقم هذه المخاطر في السنوات المقبلة بسبب تزايد تغير المناخ، ومع ذلك، فإن إطار السياسات الحالي لا يعالجها بشكل كاف.

تُناقش الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث الفيضانات المفاجئة وموجات الحر باعتبارها أحد المخاطر الرئيسية ومصدر قلق متزايد لدى العامة. كشف الاستطلاع الوطني، الذي أُجري كجزء من تقييم ميرسي كور لسياسات التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في الأردن، وشمل ما يزيد عن ألف شخص من أفراد المجتمع والقادة المحليين، أن ما يقارب 50% يعتبرون مخاطر الفيضانات شديدة أو شديدة جدًا، بينما يرى أكثر من 70% أن مخاطر موجات الحر شديدة أو شديدة جدًا. تُظهر الأبحاث أن النساء يتأثرن بشكل غير متكافئ بموجات الحر بسبب أدوارهن في المجتمع، إضافة إلى متطلباتهن الغذائية والفسيولوجية خلال الدورة الشهرية والحمل؛ وهذا يؤكد أهمية تطوير استجابات شاملة اجتماعيًا لمواجهة المخاطر المناخية.

تولي الخطة الوطنية للتكيف مع التغير المناخي اهتمامًا محدودًا لمخاطر الفيضانات، كما أنها لا تعالج موجات الحر بشكل كاف ضمن إطار سياسات التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في الأردن. وبدلًا من ذلك، تحظى موجات الحر بتركيز أكبر في سياسات القطاع الصحي. علاوة على ذلك، لا توجد أدلة واضحة على استثمارات كبيرة في مشاريع الحد من مخاطر الكوارث التي تستهدف أيًا من الخطرين، كما أن جهود التنسيق لا تزال مجزأة؛ فبينما يوجد لجنة وطنية للجفاف، لا يوجد هيئة مخصصة لمعالجة الفيضانات أو موجات الحر.

تحتاج السياسات الوطنية للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث إلى تحديث لدمج مخاطر الفيضانات وموجات الحر كعناصر أساسية فيها، كما يجب تضمين هذه المخاطر في السياسات الوطنية الأوسع، ومعالجتها بشكل منهجي من خلال التخطيط القوي والاستثمارات المستدامة وجهود التنسيق الفعالة. تشمل التوصيات زيادة التركيز على الفيضانات المفاجئة وموجات الحر ضمن إطار عمل وإجراءات التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في الأردن.

الحوكمة المحلية

يعد العمل المحلي القائم على المعرفة والخبرة المجتمعية، والذي يأخذ بعين الاعتبار الشمول الاجتماعي، عنصرًا أساسيًا لضمان فعالية التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في الأردن. ومع ذلك، فإن السياسات والتشريعات الحالية لا توفر الدعم الكافي للتخطيط القائم على المبادرات المجتمعية.

في حين أن قانون الإدارة المحلية رقم 22 لسنة 2021 يُلزم البلديات بوضع خطط طوارئ، إلا أن هذه الخطط تقتصر حاليًا على الاستعداد لفصل الشتاء، مما يستدعي تطويرها بشكل أكبر لتشمل احتياجات أوسع للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، مع إدراج المراعاة الكاملة للشمول الاجتماعي.

تعد الجهود الأخيرة التي تبذلها وزارة الإدارة المحلية لإنشاء أقسام للحد من مخاطر الكوارث في البلديات وتعزيز تقييم المخاطر تطورًا إيجابيًا. ومع ذلك، توجد حاجة إلى دعم تشريعي أقوى ودمج أفضل لهذه الجهود في السياسات الوطنية، بالإضافة إلى توفير موارد كافية لضمان فعاليتها واستدامتها.

يتم دفع العمل لدعم إجراءات التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث على المستوى المحلي من خلال المنظمات غير الحكومية التي تنفذ مشاريع بالتعاون مع الجهات المحلية، وتشير الآراء إلى أن هذه المشاريع تمتلك إمكانات كبيرة لتعزيز القيادة المحلية وتشجيع المشاركة المجتمعية. لذا؛ يجب الاستفادة من الدروس المستخلصة من هذه المشاريع لتوسيع نطاق تنفيذ خطط التكيف والحد من المخاطر على المستوى المحلي في جميع أنحاء البلاد.

المتابعة والتقييم والتعلم

يعد تعزيز المتابعة والتقييم والتعلم امرًا بالغ الأهمية للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في الأردن. ومع ذلك، تفتقر الأنظمة الحالية إلى القدرات التقنية الكافية وتكامل البيانات والإشراف المستقل اللازم لدعم اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة.

يمتلك الأردن قدرات تقنية محدودة في رصد المخاطر المناخية والكوارث، وحتى عندما تتوفر البيانات، فإن الوصول إليها واستخدامها يكون صعبًا بسبب العمل الفردي. علاوة على ذلك، غالبًا ما يتم توجيه الموظفين ذوي المهارات التقنية في تحليل البيانات إلى أولويات أخرى؛ مما يحد من القدرة على استخدام البيانات بشكل فعال لاتخاذ قرارات قائمة على الأدلة.

تتوفر خرائط الفيضانات، لكنها ليست متاحة على نطاق واسع ولا تتميز بالشمولية، كما أن أنظمة الإنذار المبكر لا تزال محدودة من حيث التغطية والفعالية. يؤدي غياب البيانات المكانية الشاملة إلى إعاقة التخطيط الحضري والتنمية الفعالة. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر الخطة الوطنية للتكيف مع التغير المناخي إلى تقييمات مُفصّلة للمخاطر المناخية أو أوجه الهشاشة التي توضح كيفية اختلاف تأثيرات المناخ عبر المناطق والقطاعات والمجتمعات.

عضو مجتمعي في منطقة معرضة للفيضانات، السويمة، محافظة البلقاء. الصورة: مرسي كور

توجد حاجة إلى تعزيز القدرات التقنية وتحسين تكامل البيانات لتزويد الجهات المعنية بالتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث بمعلومات أكثر تفصيلًا حول المواقع والقطاعات الأكثر عرضة للمخاطر، حيث سيساهم ذلك في تطوير استجابات أكثر فاعلية للتكيف مع تغير المناخ، فضلًا عن تقليل مخاطر الكوارث.

بالإضافة إلى ذلك، لا تزال الآليات الوطنية لتقييم التقدم في التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث غير كافية، حيث تعمل وزارة البيئة حاليًا على وضع إطار للمراقبة والإبلاغ والتعلم ضمن الخطة الوطنية للتكيف مع التغير المناخي، والذي يحدد رؤية التكيف مع تغير المناخ والإجراءات التي يجب تنفيذها عبر مختلف القطاعات. لا يتضمن إطار عمل الخطة روابط واضحة مع الحد من مخاطر الكوارث، كما أنه يفتقر إلى التكامل مع الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر الاستراتيجية الوطنية إلى نهج واضح للمراقبة والتقييم والتعلم.

سيُسهم وضع نهج منظم لتقييم التقدم في التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في تعزيز الشفافية ودعم التعلم المستمر، كما سيوفر الأدلة اللازمة لتحسين السياسات والاستثمارات في هذين المجالين.

الحوكمة والتنسيق

يمكن أن يؤدي التنسيق الفعال في مجالي التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث إلى تسريع التقدم، وتجنب ازدواجية الجهود وتحسين استخدام الموارد. ومع ذلك، فإن هياكل الحوكمة الحالية لإدارة التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث على المستوى الوطني لا تزال مجزأة؛ مما يحد من التعاون بين القطاعات المختلفة.

تعمل الهيئات القيادية الرئيسية، مثل اللجنة الوطنية لتغير المناخ ومجلس إدارة المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، بشكل مستقل دون وجود روابط رسمية بينهما؛ الامر الذي يُقلل من قدرتها على تنسيق الاستراتيجيات والإجراءات؛ مما يحد بالتالي من فعالية الجهود الوطنية في التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث.

يعترف كل من المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات ووزارة البيئة بالحاجة إلى تعزيز التنسيق، في ظل التحديات النظامية على الحوكمة على المستويين الوطني والمحلي. توفر السياسة الوطنية لتغير المناخ تفويضًا لإنشاء هيئة استشارية تقنية للتكيف مع تغير المناخ، مما يمثل فرصة لتعزيز التنسيق الوطني ودمج الحد من مخاطر الكوارث بشكل أفضل في تخطيط تعزيز المنعة المناخية.

يتعين على جهود توسيع نطاق التنسيق أن تعترف بالدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في تعزيز التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في الأردن. تعد الشركات جزءًا لا يتجزأ من المجتمعات المحلية، ويمكنها أن تؤدي دورًا هامًا في بناء المنعة. على سبيل المثال، أسهمت المشاركة الإيجابية مع قطاع السياحة في وادي موسى والبتراء في التصدي لمخاطر الفيضانات المفاجئة. يمكن تكرار هذا النهج عبر قطاعات وصناعات ومواقع أخرى؛ لتعزيز القدرة الوطنية على مواجهة تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث.

التمويل المتعلق بالتكيف

يواجه الأردن تحديات كبيرة في تأمين التمويل الكافي للتكيف مع تغير المناخ لتلبية احتياجاته المتزايدة في تعزيز المنعة. وعلى الرغم من أن البلاد حددت أولويات استثمارية رئيسية، إلا أن إجمالي التمويل المطلوب لمعالجة المخاطر المناخية على المستويين الوطني والمحلي لا يزال غير واضح، كما أنه لا توجد آلية رسمية لتتبع فجوات التمويل.

تحدد المساهمات المحددة وطنيًا للأردن، التي حُدِّثت في سنة 2021 ومن المقرر تحديثها مرة أخرى في 2025، 21 مشروعًا مقترحًا للاستثمار في التكيف مع تغير المناخ، وتتطلب تمويلًا إجماليا يزيد عن 329 مليون دولار أمريكي. يمثل هذا الرقم مؤشرًا على الاحتياجات المالية لمشاريع التكيف الكبرى، لكنه لا يتضمن تفاصيل حول مستوى التمويل المطلوب لمعالجة جميع المخاطر المناخية على المستويين الوطني والمحلي.

تشير الاتجاهات العالمية إلى أن الأردن يواجه، على الأرجح، فجوة كبيرة بين التمويل المتاح للتكيف مع تغير المناخ والاحتياجات الفعلية. علاوة على ذلك، لا توجد في الوقت الحالي آلية منهجية لتتبع التمويل المطلوب للتكيف أو مستوى التمويل المستلم أو حجم الفجوة المتبقية؛ مما يحد من القدرة على تقييم التقدم وسد الاحتياجات التمويلية بفعالية.

أدت وزارة التخطيط والتعاون الدولي دورًا محوريًا في تأمين التمويل الدولي للمناخ لتمويل مشاريع التكيف التي تركز على مواجهة مخاطر الجفاف. يمكن البناء على هذه التجربة لإنشاء منصة تجمع بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك مؤسسات التمويل التنموي الدولية.

يعد بنك تنمية المدن والقرى في الأردن جهة معتمدة من صندوق المناخ الأخضر، وهو أكبر صندوق عالمي للمناخ، لتمويل مشاريع التنمية الخضراء. يمكن أن يسهم تعزيز دور البنك في حوكمة التمويل المناخي في تحسين تعبئة الموارد، وتعزيز قدرة الأردن على تنفيذ مبادرات تكيف واسعة النطاق بشكل أكثر كفاءة وفعالية.

التزام ميرسي كور بالعمل

تلتزم منظمة ميرسي كور في الأردن بإنتاج أدلة وأبحاث عالية الجودة لدعم عملية صنع السياسات وتحفيز العمل وتعزيز التغيير الفعال، حيث نسعى من خلال توليد ومشاركة الرؤى المستندة إلى البيانات إلى تزويد صناع القرار بالمعرفة اللازمة لتطوير استراتيجيات فعالة للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، كما أن عملنا يُشكل دعوة للعمل، حيث نشجع كافة الجهات المعنية على تعزيز جهود المنعة والمساهمة في توسيع مساحة التعلم لدعم حلول مستدامة وطويلة الأمد.

ستساهم منظمة ميرسي كور في دعم تنفيذ التوصيات الواردة في موجز السياسات هذا من خلال عملها ضمن برنامج المنعة المناخية والذي يمتد لـ12 سنة، والممول من مؤسسة ز زيوريخ، عبر تحالف زيورخ للقدرة على مواجهة التغيرات المناخية.

ستتمثل أولوية ميرسي كور الرئيسية في تعزيز القدرة التكيفية للمجتمعات الأكثر هشاشة في الأردن والمتأثرة بالفيضانات المفاجئة وموجات الحر وشح المياه. بالنظر إلى الخطورة العالية لموجات الحر والفيضانات المفاجئة، ستبقى هذه التهديدات في صميم جهودنا، كما ستعمل ميرسي كور على تحفيز المزيد من الاستثمارات في مبادرات المنعة المناخية المحلية؛ لضمان حصول الفئات الأكثر هشاشة على الموارد والدعم اللازمين للتكيف بشكل فعال.

التحليل السياسي الموجز في هذه الورقة

يشكل هذا الملخص جزءًا من مجموعة من الموارد التي تم تطويرها لمشاركة نتائج تقييم سياسات التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في الأردن، والذي أجرته منظمة ميرسي كور. تم إعداد هذه الوثائق بالتعاون مع معهد جرانثام للأبحاث في كلية لندن للاقتصاد.

تحميل الورقة الكاملة لتحليل السياسات المبنية على الأدلة

تحميل الملحق أ: نظرة عامة على القوانين والسياسات والأطر القانونية في الأردن

تحالف زيورخ للقدرة على مواجهة التغيرات المناخية هو شراكة متعددة القطاعات، بدعم من مؤسسة ز زيوريخ. يسعى التحالف إلى تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر المناخية في كل من المجتمعات الريفية والحضرية. ومن خلال تنفيذ الحلول وتعزيز الممارسات الجيدة والتأثير على السياسات وتسهيل التغيير المنهجي، نهدف إلى ضمان قدرة جميع المجتمعات التي تواجه المخاطر المناخية على الازدهار

اكتشف المزيد على ZCRAlliance.org

بالتعاون مع:

Powered by: ZURICH Foundation

يتم تمويل تحالف زيورخ للقدرة على مواجهة التغيرات المناخية من قبل شركة زيورخ للتأمين من خلال مؤسسة ز زيورخ؛ ومع ذلك، فإن الآراء المعبر عنها لا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي للشركة.